تجارب دولية و إقليمية في قياس التنمية المستدامة:

أولا: النموذج التنموي الماليزي:

1- التسمية:

الاسم الرسمي المختصَر: ماليزيا. ج. الاسم السابق: اتحاد الملايو Federation of Malaya. 2.
أضيفت اللاحقة - سيا من اللغة اللاتينية -اليونانية، مما يجعل اسم ماليزيا يعني حرفياً أرض شعب الملايو. حملت المنطقة القارية من البلاد اسم مالايا (بدون "- سي") حتى عام 1963، عندما ضمت للاتحاد مع صباح وسراوق وسنغافورة في الجزء الشمالي من جزيرة بورنيو.

2- موقع ماليزيا:

تقع ماليزيا، البالغ عدد سكانها حوالي 30 مليون نسمة، في جنوب شرق آسيا، وتنقسم إلى إقليمين يفصل بحر الصين الجنوبي بينهما، الإقليم الأول هو شبه جزيرة ماليزيا ويقع غرب ماليزيا، بينما الإقليم الثاني هو سروالك وصباح ويقع شرق ماليزيا.

ماليزيا إحدى أجمل دول في العالم فهي تحوي أغنى المناطق الطبيعية ولديها أكبر غابات ومحميات طبيعية في العالم، هذا بالإضافة إلى حداثتها نسبيا واهتمامها بقطاع السياحة كرافد مهم للناتج القومي، تحوي ماليزيا من التنوع البيئي والعرقي والعادات والتقاليد والتراث الكثير والكثير مما جعلها تسمى آسيا الحقيقية..

تتمتع ماليزيا بمناظر طبيعية خلابة وثقافة متنوعة. تجذب ماليزيا العديد من الطلاب العرب للدراسة فيها، وذلك بسبب جودة التعليم العالي وتكلفة المعيشة المنخفضة. كما تجذب ماليزيا العديد من السياح العرب، وذلك بسبب شواطئها الجميلة وأسواقها التقليدية ومأكولاتها اللذيذة2023/08/.07
اهم ما تتميز به ماليزيا؟

3- ديانة ماليزيا:

الديانة الإسلامية :و يدين بها جميع الملايو وتبلغ نسبتهم السكانية 60% إضافة إلى أعداد من المسلمين من القوميات الأخرى كالصينيين والهنود والذين تبلغ نسبتهم1% من سكان البلاد وبذا تصبح نسبة المسلمين في البلاد حوالي61%. إن 99% من الماليزيين مسلمين.

تتكون ماليزيا من ثلاثة أعراقٍ رئيسية، هم الملايو (مسلمون) ويمثلون أغلب السكان بنسبة 57%، ويليهم

الصينيون ويمثلون حوالي 27%، ثم الهنود بنسبة أقل تمثل 7%، إضافة إلى أعراقٍ أخرى، حيث يعتلي الملايو المسلمون سدّة الحكم بينما يُمسك الصينيون والهنود بزمام القوة الاقتصادية في البلاد بعيداً عن المنافسة أو التّصارع على السّلطة أو القوّة.

تعد ماليزيا من أهم الدول الإسلامية في شرق اسيا والبلاد منذ عام 1970وتعمل في مرحلة متقدمة لتحسين الوضع العام في البلاد وخاصة الاقتصاد. وقد عملت من خلال خطط خمسية متتالية لرفع مستوى معيشة المجتمع، حيث ما يقرب من 70٪ وخاصة الماليزيين الذين يمثلون غالبية سكان ماليزيا.

4- نجاح اقتصاد ماليزيا:

تتميز ماليزيا باقتصاد سوقي صناعي جديد، إذ يُعتبر مفتوحًا نسبيًا وموجهًا نحو الدولة .يُعتبر الاقتصاد الماليزي متينًا ومتنوعًا للغاية أيضًا؛ إذ بلغت في عام 2015 قيمة صادرات المنتجات المتطورة تكنولوجيًا 57.258 مليار دولار أمريكي، وهي ثاني أعلى قيمة في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بعد سنغافورة

تلعب التجارة دوراً مهماً في الاقتصاد الماليزي حيث بلغت صادرات ماليزيا 212 مليار دولار أميركي. في عام 1991 أعلن د. مهاتير محمد، رئيس الوزراء الماليزي الأسبق (191-2003) رؤية ماليزيا 2020 التي وضعها كهدف كي تكون ماليزيا واحدة من البلدان المتقدمة عالية الدخل.

تقع أهم صادرات ماليزيا من الأغذية والمشروبات في فئة الزيوت والدهون، وخاصة المنتجات القائمة على زيت النخيل، والتي تعد الدولة واحدة من أكبر مصدريها في العالم. وتعتمد البلاد أيضًا بشكل كبير على واردات العديد من المواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك الأرز ومعظم اللحوم والمأكولات البحرية

.

ركزت النهضة الماليزية على بناء الإنسان والاستثمار فيه على أساس أنه هو الثروة الحقيقة والمحرك الأول لأي نهضة اقتصادية وعلمية، فكانت النتيجة نهضة أبهرت العالم وتغنت بها الشعوب التواقة إلى التغيير والنهوض، وكان أساس هذه النهضة وركيزتها العنصر البشري بناء وتكوينا وتنظيما، مع زرع قيم العمل والتميز والإبداع والابتكار، وهكذا...

حظيَّ القطاع الاقتصادي الماليزي بتطوّرات كبيرة عبر تاريخ البلاد؛ فقد كان الاقتصاد قبل نيل ماليزيا استقلالها في عام 1957م قائماً بشكل أساسي على قطاع الزراعة، لكن بعد الاستقلال بدأ

الاقتصاد الماليزيّ بأخذ منحنى آخر، والبحث عن مصادر أخرى غير الزراعة؛ فتم التوجه نحو التصدير، ودعم الصناعات المحلية، وتعزيز التجارة، وأصبح

5- التجربة الماليزية:

تعد التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، حيث إن ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، إذ أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، فضلاًعن أنها الأولى في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق آسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة، فضلاً عن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة.

كما حققت تقدماً في ميادين معالجة الفقر والبطالة وتخفيض نسب المديونية، وعلى الدول العربية أن تدرس تجربة ماليزيا دراسة معمقة ودقيقة في شتى المجالات سواء الجانب الصناعي والبشري وقطاع الصحة والتعليم....إلخ، للاستفادة منها في النهوض اقتصادياً وانتشال دولها من الواقع الاقتصادي المتردي.
وهو السبب الأوّل الذي قاد ماليزيا إلى ما هي عليه اليوم
بدأت أولى معالمُ المجد الماليزي تتّضح بقيادة الرجل الطموح والطبيب الماهر مهاتير محمد، عندما تسلم زمام المبادرة ليرأس حكومة بلاده مطلع العام 1981.
كان الاهتمام بالسياسة التنموية في البلاد بمثابة الجوهر الأساسي لمهاتير الذي قاد البلاد في فترة ذهبية وقياسية استمرت حتى 22 عاماً.
حيث كان تركيزه ينصب على بناء الإنسان من أجل تحقيق تنميةٍ بشريةٍ متكاملةِ الأبعاد، وتعميق الوعي والحرص الداخليّين لدى كل فردٍ في أهمية تطوير الدولة، وهو ما انعكس إيجاباً على الأفراد لأن ذلك سيُولّدُ لديهم شعوراً بأنهم عناصر حقيقية وفاعلة في البناء والتنمية حققت ماليزيا خلال العقود الأربعة الأخيرة قفزاتٍ هائلة في التنمية البشريةِ والاقتصادية.
إضافةً إلى الاستفادة الكبيرة من الانفتاح على الخارج عبر القيام بعمليات اندماج في أسواق العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية ودعم الاقتصاد الوطني والمنتج المحلي.

وتعد التجربة الماليزية إحدى قصص النجاح في القارة الآسيوية، فهي مثال لنموذج رائد قوامه الاقتصاد والاسلام، فقد تحولت ماليزيا في غضون ثلاثة عقود من دولة صنفت كأفقر دول آسيا إلى دولة صناعية حديثة بفضل السياسات والاستراتيجيات المنتهجة في مساعي التنمية، والتي جعلت منها تجربة تنموية رائدة حظيت باهتمام ودراسة كثير من الخبراء...

6- عوامل نهضة دولة ماليزيا:

يوجد العديد من العوامل التي أدّت إلى نهضة ماليزيا، وفيما يأتي ذكر لأهمها:

1- **الحوكمة والقضاء على الفساد:** أدركت الحكومة الماليزية مدى خطورة وجود الفساد في الدولة، والذي يُمثّل مصدراً للظلم في العديد من الدول الذي يشعر به الناس في حياتهم اليوميّة؛ لذلك سعت ماليزيا بشكل جدّي للقضاء على كل أشكال الفساد، وذلك من خلال إطلاق العديد من الإجراءات الفعّالة، مثل إنشاء المركز الوطني لنزاهة الحوكمة ومكافحة الفساد، وتعزيز قدرات الرقابة، وإزالة تضارب المصالح. الاستثمار في التعليم: اهتمت ماليزيا بشكل كبير في قطاع التعليم؛ نظراً لدوره الكبير في تخريج جيل مثقّف قادر على تسخير إمكانات التقنيات الجديدة والنهوض بالبلاد في مختلف القطاعات؛ فعملت على زيادة التمويل للتعلم، وأطلقت العديد من برامج إعادة تدريب المهارات، وألزمت التعليم في سن مبكر.

تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة: أدركت الحكومة الماليزيّة الدور الفعّال للمرأة في المجتمع، وما يُمكن أن تُساهم به في نهضة الدولة؛ فقامت بإشراكها بشكل أكبر في سوق العمل وتوفير العديد من الفرص الوظيفية للنساء، كما تم دمج المرأة في شؤون الدولة كأدوار حكوميّة ووزاريّة.

توفير الموارد الطبيعيّة: حظيت ماليزيا بوجود العديد من الموارد الطبيعية المهمة في أرضها، مثل المطاط الطبيعي، والأخشاب الصلبة، زيت النخيل، والقصدير، وغيرها من الموارد التي ساهمت في جعل الاقتصاد الماليزي واحداً من أسرع الاقتصادات نمواً في آسيا،

2- **الحكومة وتطوير البلاد:** سعت الحكومة الماليزية باستمرار إلى وضع العديد من الإجراءات والسياسات التي من شأنها تطوير البلاد وتحقيق النهضة الاقتصادية؛ ففي عام 1970م تم تأسيس الهيئة الوطنية(PERNAS) ؛ بهدف تشجيع وتطوير الشركات الماليزية، وفي العام التالي تم اعتماد السياسة الاقتصاديّة الجديدة والتي تسعى إلى رفع مستوى ملكيّة الشركات من قبل الماليزيين، وتوجيه القيمة الأكبر من النمو الاقتصادي لصالح السكان الأصليين، كما تم إنشاء شركة النفط الوطنيّة في عام 1974م؛ للسيطرة على عمليات البترول في البلاد، ثم تلا ذلك تعزيز قطاع تعدين القصدير، وإطلاق قانون التنسيق الصناعي ووضع قيود على المشاركة الأجنبية في الاقتصاد؛ وبالتالي الاعتماد بشكل أكبر على العمالة المحليّة، وتوجهت السياسات في الفترة 1981-1985م إلى زيادة الإنفاق على التنمية، وبعد ذلك تم تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة في صناعات التصدير، ليبدأ في عام 1990م التوجه نحو السياسة الاقتصادية الجديدة، والتي تتضمن تحقيق تنمية أكثر توازناً للاقتصاد، ورفع معدل النمو السنوي، والاعتماد على الخصخصة،

وتشجيع انتشار الصناعة في كافة الدولة، وتوفير التمويل للصناعة، وزيادة التصنيع في مناطق التجارة الحرة.

3- **تطوّر القطاع الاقتصاديّ والصناعيّ في ماليزيا** حظيَّ القطاع الاقتصادي الماليزي بتطوّرات كبيرة عبر تاريخ البلاد؛ فقد كان الاقتصاد قبل نيل ماليزيا استقلالها في عام 1957م قائماً بشكل أساسي على قطاع الزراعة، لكن بعد الاستقلال بدأ الاقتصاد الماليزيّ بأخذ منحنى آخر، والبحث عن مصادر أخرى غير الزراعة؛ فتم التوجه نحو التصدير، ودعم الصناعات المحلية، وتعزيز التجارة، وأصبح السوق الماليزي أكثر تطوراً وانفتاحاً على دول العالم، وتمكّنت ماليزيا بالفعل من تحقيق مكانة متقدمة من بين أسرع البلدان نمواً في الاقتصاد على مستوى دول قارة آسيا؛ فقد بلغ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ما يُقارب أكثر من 8% سنوياً.

4- **تطور القطاع التجاريّ في ماليزيا :** توجد علاقة قوية بين التجارة وما حققته ماليزيا من نمو اقتصادي؛ فقد اعتمد النمو الاقتصادي على الواردات والمرتبط بدوره بالصادرات والاستيراد، وهو ما أحدث نقلة نوعية في اقتصاد البلاد.

5- **أهم الصادرات الماليزية:** وتتمثّل في المعدات الإلكترونية، والبترول، والغاز الطبيعي المسال، والأخشاب، والمنتجات الخشبية، وزيت النخيل، والمطاط والمنسوجات، والمواد الكيميائية، وأكثر الدول التي تستقبل صادرات ماليزيا هي الولايات المتحدة، وسنغافورة، واليابان، والصين، وهونج كونج، وتايلاند، أمّا أهم الواردات فهي الإلكترونيات، والآلات، والمنتجات البترولية، والبلاستيك، والمركبات، ومنتجات الحديد، والصلب، والمواد الكيميائية، وأكثر الدول التي يتم استيراد البضائع منها هي اليابان، والولايات المتحدة، وسنغافورة، والصين، وتايوان، وتايلاند، وكوريا الجنوبية، وألمانيا.

6- **نهضة النظام الإداريّ في ماليزيا:** حظي النظام الإداري في ماليزيا بتطوّر كبير وملحوظ منذ نيل البلاد استقلالها في عام 1957م؛ فعملت الحكومة على إصلاح نظام الخدمة المدنية، وإعادة تنظيم الجهاز الإداري، بالإضافة لإعادة هيكلة العمل في الوكالات المركزيّة والوزارات، واستخدام نهج بناء المؤسسات، كما تم تشكيل الوحدة الإدارية الماليزية ووحدة تخطيط القوى العاملة، وإنشاء العشرات من الشركات العامة والهيئات القانونيّة، وإدخال قانون الأخلاقيّات المدنية، وامتدت فترة إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية من عام 1966م واستمرت حتى عام 1981م. في بداية الثمانينيات من القرن العشرين استمرت النهضة وزادت الإصلاحات في النظام الإداري، وتحوّل النظام الإداريّ من الإصلاحات السابقة المُعتمدة على التغييرات الهيكليّة والإجرائيّة وبناء المؤسسات إلى إصلاحات قائمة على الرعاية غير المؤسسية، ومن أهم الإجراءات التي عملت عليها الحكومة؛ تحسين نظام وإجراءات العمل، وتحسين الخدمات للجمهور، وتغيير مواقف موظفي

الخدمة المدنية، وغرس أخلاقيّات العمل، واتباع سياسة الخصخصة، والاستفادة من الرقمنة والتكنولوجيا الجديدة، وإصلاح الميزانية، وتحسين نظام الإدارة المالية.
وقد ساهمت هذه الإجراءات وغيرها في تطوير النظام الإداري في ماليزيا والنهوض به ليخدم الرؤية المسقبلية. نهضة ماليزيا حققت دولة ماليزيا) بالإنجليزية (Malaysia :نهضة كبيرة في مختلف قطاعاتها منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، وذلك بعد نيل البلاد استقلالها؛ حيث تحوّل الاقتصاد الماليزي من اقتصاد قائم على مصادر محدودة إلى واحد من أقوى وأكثر تنوعًا وأسرع نموًا من بين اقتصادات دول منطقة جنوب شرق آسيا، ويعود الفضل في هذه النهضة إلى الاستراتيجيّات والسياسات الفعّالة التي اتخذتها الحكومة الماليزية في سبيل إعادة الهيكلة الاجتماعيّة والاقتصاديّة،

وتنمية مختلف القطاعات والمجالات، مثل الزراعة، والتصنيع، والخدمات.

ثانيا: النموذج التنموي السنغافوري:

1: لمحة سوسيوثقافية:

تبلغ مساحة سنفافورة التي تتكون من 55جزيرة واحدة كبرى وهي الرئيسية والباقي جزر صغيرة 618.3كم مربع وتقع جنوب شرق اسيا قبالة الطرف الجنوبي لشبه جزيرة المالايا مما يجعلها واحدة من اصغر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

اما عدد سكانها حسب إحصاءات 2014 فيصل الى مليون نسمة مايجعلها من أكثر دول العالم كثافة بالسكان، وينقسم سكان سنغافورة الى ثلاث مجموعات عرقية رئيسية هي: الصينيون76 بالمئة، والماليزيون 14 بالمئة، والهنود 9.بالمئة واقليات مختلفة.

أما الأديان التي يعتنقها هؤلاء فتقسم كالاتي: البوذية40.9 بالمئة، والطاوية 22.2 بالمئة، والإسلام 15.3 بالمئة، والمسيحية 12.8 بالمئة، والهندوسية 3.7 بالمئة، وبلا ديانة 14.5 بالمئة.

اما فيما يخص اللغة فيتحدثون الصينية، المالوية، الهندية، فضلا عن الإنجليزية.

2: مؤسس سنغافورة الحديثة:

يعد لي كوان يو 1923-2015م أول رئيس وزراء لجمهورية سنغافورة، درس القانون في بريطانيا- عمل في المحاماة- عمل على تأسيس حزب اشتراكي منتصف الخمسينيات من القرن 20، وقد فاز الحزب بانتخابات

1959 ليعين رئيسا للوزراء. وقد ظل **لي كوان يو** في منصب رئيس الوزراء ليعين بعدها مستشارا في مجلس الوزراء لمدة 21سنة.

3: الجانب الاقتصادي لعملية التنمية في سنغافورة:

وجدت سنغافورة نفسها وحيدة بعد الانفصال ، اذ كان عليها مواجهة مجموعة من المشاكل اذا ما أرادت البقاء كدولة مستقلة، وكانت أبرز المهام التي تتطلب إيجاد الحلول لها هي قضية بناء الجيش، وتاسيس الأسواقوحل مشاكل العمالة والسكن.

1- مراحل تطور التنمية الاقتصادية في سنغافورة:

- المرحلة الأولى: 1960-1980: تميزت استراتيجية الدولة التنموية خلال هذه المرحلة بنظرة اشتراكية للرأسمالية فهي تدعم كل ما يؤدي الى تعزيز الرأسمالية في الحياة الاقتصادية وايلاء الأهمية الكافية في الوقت نفسه للجوانب الاجتماعية للتنمية.
- المرحلة الثانية: 1980-1990: وقد عرفت سنغافورة في بداية عقد الثمانينيات ما سمى بثورة الكومبيوتر عندماٍ اتخذت الحكومة قراراٍ بنشر الكومبيوتر في المؤسسات التعليمية المختلفة بناء على تقرير لجنة وزارية كلفت بدراسة هذا الموضوع واعطاء رأيها فيه مما حول سنغافورة تدريجياٍ الى مركز دولي لبرامج الكمبيوتر يستوعب ما يقرب من ربع حجم العمالة في البلاد ،نتيجة لذلك ازداد دخل سنغافورة من تصدير هذه البرامج من ٧٠ مليون دولار في العام ١٩٨١ الى ٢٧٨ مليون دو لار امريكي في العام ١٩٩٤.
- المرحلة الثالثة: 1990-2016: مع دخول العالم مرحلة العولمة في بداية تسعينيات القرن الماضي سارعت سنغافورة الى الاندماج فيها لما لها من آثار ايجابية بنظر رئيس وزراء سنغافورة الاسبق (لي كوان يو م) ن حيث قابليتها على رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص التوظيف ،ويرى ان اقلمة الاقتصاد السنغافوري مع متطلبات العولمة البنيوية المتعلقة بالنظام المصرفي واحتياطات العملة قد اسهم بشكل مباشر في التخلص من الآثار السلبية للعولمة ومكنها من تجاوز آثار الازمة المالية الاسيوية المدمرة في العام ٧ والذي رأى حينها ان افضل وسيلة للتخلص منها موجهاٍ نصحه الى الدول الاسيوية هو مزيد من الاندماج في نظام العولمة.

2- المؤشرات التنموية الرئيسية في الاقتصاد السنغافوري:

تطورت المؤشرات الرئيسة للاقتصاد في سنغافورة تطوراٍ كبيراٍ منذ بداية تجربتها التنموية حتى وقتنا الحاضر:

انعكس التطور التدريجي والمتواصل للاقتصاد السنغافوري بشكل ايجابي على حياة مواطني البلاد اذا ازداد مستوى دخلهم الفردي بشكل كبير حتى أصبحت سنغافورة تحتل المركز الثالث عالمياً من ناحية ارتفاع مستوى الدخل.

حتلت التجارة الخارجية مكانة مهمة في دخل سنغافورة القومي من حيث ارتفاع اقيامها وتوسيع قاعدة العلاقات التجارية مع مختلف دول العالم

شملت الصادرات السنغافورية المواد الكيمياوية والالكترونيات والبضائع الصناعية وغيرها ، اما واردات سنغافورة من الدول الاخرى فشملت المواد الآنفة الذكر.

يعتمد اقتصاد سنغافورة اعتماداً كبيراً على ريع نشاط ميناء سنغافورة الذي يعد كو نه اكفأ الموانئ في العالم واكثرها نشاطاً وفاعلية.

3- الاطار المؤسساتي لقيادة عملية التنمية في سنغافورة:

يعتمد هذا الاطار على ثلاث مؤسسات رئيسة كان لها الدور الاساس في تحفيز عملية التنمية في سنغافورة ودفعها الى الامام وهي:

١ مجلس التنمية الاقتصادية:) Board Development Economic)

٢ مجلس تنمية التجارة السنغافوري:) BoardTrade Development)

٣ المجلس الوطني للانتاجية:) Board National Productivity)

4: الجانب الاجتماعي لعملية التنمية في سنغافورة:

ادركت سنغافورة منذ وقت مبكر ضرورة اجراء توازن فعال ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،فاذا كانت الاولى تمثل ضرورة للثانية فأن الثانية مكملة للاولى.

<u>السياسات التعليمية:</u>

- تساهم التربية والتعليم في تطوير مستوى الاقتصاد المحلي.
- تركزت مهمة التربية والتعليم في سنغافورة على بناء الانسان وتكوينه.
- خصصت سنغافورة ميزانية كبيرة للتعليم باعتباره ركيزة أساسية للتقدم والتفوق.

<u>سياسة الإسكان:</u>

- عدت مشكلة الإسكان بعد الاستقلال قضية ملحة توجب المعالجة .

- ارتفعت نسبة مساهمة أرباب العمل والمستخدمين في صندوق التوفير المركزي.
- حقق مشروع الإسكان في سنغافورة فوائد جمة نذكر منها:

*تحقيق العدالة الاجتماعية.وتخفيض نسب المشاكل الاجتماعية عند حدودها الدنيا.

*تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والذي ساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية اليها.

*القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل.

*عدم مطالبة العمال برفع مستوى الأجور.

الرعاية الصحية:

بذلت سنغافورة جهودا كبيرة بعد الاستقلال من اجل معالجة مشاكل القطاع الصحي.

أقدمت سنغافورة بعد نجاح هذه الخطوة على انشاء نظام للتامين الصحي يقوم على ثلاث درجات أو برامج وهي:

١ برنامج الادخار الطبي الذي طبق في العام ١٩٨٤

٢ برنامج الدرع الصحي والذي ابتدء بتطبيقه في العام ١٩٩٠

٣ برنامج الصندوق الطبي والذي ابتدأ العمل به في العام ١٩٩٣

5: مميزات سنغافورة:

*اقتصاد قوي وتنافسي يوفر فرص عمل جيدة.

*بنية تحتية متطورة وخدمات ممتازة في القطاعى الصحي والتعليم.

*بيئة آمنة واستقرار سياسي واجتماعي.

*تنوع ثقافي ولغوي مع وجود مجتمع دولي كبير.

*نظام قانوني قوي وفعال.

*ثالث اكبر مصدر للعملة الأجنبية.

* خامس أغنى دول العالم من حيث احتياطات العملة الصعبة.

6: عيوب سنغافورة:

*سنغافورة موطن صغير يفتقر للأراضي وللمياه العذبة.

*تعاني الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث الصناعي والدخان.

*تكاليف المعيشة مرتفعة بالمقارنة مع بعض البلدان الأخرى.

*سوق العقارات غالبا مايكون مكلفا.

*قد تكون هناك بعض القيود على الحريات الشخصية والتعبير.

ثالثا: النموذج التنموي البرازيلي:

تعد تجربة البرازيل التنموية من أنجح التجارب التنموية الراهنة في العالم كون هذه الدولة من الدول القليلة التي سجلت انتقالا وتحولا سياسيا ناجحا من النظام العسكري الديكتاتوري الى النظام الديمقراطي الناجح اقتصاديا واجتماعيا حيث تمكن من تحقيق المساواة الاجتماعية نسبيا مع المحافظة على أهداف السياسة الليبرالية للدولة.

1- التعريف بدولة البرازيل:

- الاسم الرسمي جمهورية البرازيل الاتحادية هي أكبر دولة في كل من أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية ، وثالث أكبر بلد في الامريكيتين وخامس أكبر دولة في العالم سواء من حيث المساحة الجغرافية أو عدد السكان، وهي أكبر الدول الناطقة بالبرتغالية في العالم والوحيدة في الامريكتين.

يحدها المحيط الأطلسي من الشرق، للبرازيل خط ساحلي يبلغ طوله 7.491كم(4.655ميل)، يحدها من الشمال فنزويلا وغيانا وسورينام واحدى مقاطعات وأقاليم ماوراء البحار الفرنسية جويانا الفرنسية.

- كانت البرازيل مستعمرة للبرتغال منذ بداية هبوط المستكشف بيدرو الفاريس كابرال فيها عام 1500حتى عام 1815

2- مراحل الانتقال السياسي في دولة البرازيل:

2-1- المرحلة الأولى من 1940الى 1964: تميزت بالتعددية الحزبية وزيادة حرية التعبير والراي وكذلك التعددية النقابية.

2-2- المرحلة الثانية في منتصف السبعينات تولى الحكم الجنرال ايرنيستو غسيل ومن بعد جواو بابتيستا الى غاية منتصف الثمانينات وسار كلاهما في خط التحول والانتقال.

وقد عرفت البرازيل نقلات نوعية في معدلات التنمية في جوانبها المختلفة سياسيا اقتصاديا اجتماعيا وقد برز ذلك خلال فترة حكم لولاداسيلفا التي دامت 8 سنوات (2010/203).

3- مراحل التحول الاقتصادي في دولة البرازيل:

3-1- المرحلة الأولى: تتمثل في سبعينات القرن الماضي حيث تبنت الحكومة البرازيلية سياسات راسمالية....

3-2- المرحلة الثانية: وهي ثمانينات القرن وتميزت بحجم المديونية المرتفع.

3-3- المرحلة الثالثة: تمثلت هذه المرحلة في تسعينات القرن الماضي والعقدين الاولين من القرن 21و20 واهم ماميزها تراجع الجيش عن التدخل في إدارة الشأن السياسي والاقتصادي وترك المجال للحكومة المدنية المتعاقبة.

4- السياسات والاستراتيجيات التنموية لدولة البرازيل:

4-1- السياسات الموجهة للسيطرة على الاختلالا ت المزمنة في الاقتصاد وتحفيز النمو والاستثمار.

4-2- سياسة مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية(سياسة الاعانة المسماة بولسا فاميليا).

4-3- سياسة الإصلاح الحكومي.

4-4- التوسع في الزراعة واستخراج الثروات المعدنية والنفطية وتوسيع النسيج الصناعي .

4-5- تنمية وتنشيط القطاع السياحي.

4-6- التوجه نحو التكتلات الاقتصادية إقليميا ودوليا.

5- ماهي النتائج والدروس المنتقاة من النموذج التنموي البرازيلي؟

رابعا: النموذج التنموي االجزائري:

اختارت الجزائر الانظمام الى التيار الاشتراكي بعد حصولها على الاستقلال، بحيث تجلى هذا الخيار في مبادئ جبهة التحرير الوطني، وذلك تبعا للتفكير الأيديولوجي الاقتصادي للاشتراكية.

وقد دارت الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الجزائر حول خلق فرص العمل واستيعاب القوى العاملة من خلال اعتماد سياسة المخططات التنموية.

1- مرحلة بعد الاستقلال:

من بين اهداف التنمية الاجتماعية في الجزائر من اجل القضاء على البطالة وضعف كفاءة اليد الجزائرية نذكر مايلي:

أ- توفير فرص العمل لكل السكان القادرين على العمل.

ب- العمل على تغطية حاجات الاقتصاد الوطني من الخبرات والكفاءات اللازمة.

- ان سنة 1966 هي بداية مرحلة تنفيذ المخططات التنموية الثلاثة كما انها تعتبر الفترة التي بدات الجزائر تدخل فيها مرحلة التسيير الذاتي.
- لم تكن للجزائر قاعدة أيديولوجية غداة الاستقلال سوى بعض البرامج والمواثيق أهمها:

/ برنامج طرابلس.

/ ميثاق الجزائر.

/ الميثاق الوطني 1976.

/ الميثاق الوطني سنة 1986.

ومن أجل ضمان تغطية كمية ونوعية لقوة العمل في الجزائر وكذا لتحقيق تنمية أساسها التصنيع ثم خلق رامج تقوم على مبدا التخطيط وذلك وفق الايدولوجية الاشتراكية وذلك ماسنتعرض له في العنصر التالي:

/ البرنامج الثلاثي 1967-1969: هو الخطوة الأولى للتخطيط في الجزائرومهد لاعداد الخطط الرباعية وتحديد استراتيجية اقتصادية على المدى البعيد.

/ المخطط الرباعي الأول 1970-1973: ان الاتجاه العام لهذا المخطط كان نحو رفع المستوى الثقافي للبلاد.

/ المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: فمن خلال هذا المخطط كان العمل على استهداف نمو لمناصب العمل .

2- مرحلة الإصلاح الاقتصادي وتطورسوق العمل:

- ان تحقيق معدلات عالية في تشغيل القوى العاملة المتعطلة هو احد اهم المكاسب الكبرى لسياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- القفزة التي حققها قطاع التشغيل منذ سنة 1967 هي سنة بداية تنفيذ المخططات خلفت ديناميكية جديدة.
- كانت أولى خطوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر هو الاهتمام بقطاع التعليم والتكوين لتأهيل القوى العاملة من أجل تحقيق التنمية.
- وجدت المؤسسات الوطنية نفسها مضطرة الى اتخاذ أحد هذين الاجرائيين او الاخذ بهما معا:

أولا: مراجعة سياسة التشغيل على حساب الجانب الاجتماعي.

ثانيا: عدم ادخال قوى عاملة جديدة في المؤسسات الوطنية حتى يتم التخلص من فائض الايدي العاملة.

هذين الاجرائين زادا من حجم البطالة الصريحة.

- تم تحديد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في ملف الإصلاح:
- 1- أي نجاح اقتصادي يكون من خلال تجديد الخيارات الدقيقة والاهداف المحددة.
- 2- تهيئة محيط العمل المؤسسات وجعلها اكثر انتاجا وتاهيلا.
- 3- تاهيل المؤسسات وتحسين خدماتها وإصلاح هيئات العمل وفق قاعدة تقسيم الأدوار.